



المصدر: الامــــــــــــــــرام

التاريخ: ١٨ / ٦ / ١٩٧٤

مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

● مناقشات حادة حول سياسة استصلاح الاراضي في مصر:

## خسارة ١٠ ملايين جنيه سنويا في الأراضي الجديدة استنفذنا كل مياه السد العالي ولم تزد الأرض الزراعية فدانا واحدا

كتب - حسن سلومة وسامي متولى:

جرت امس وعلى مستوى علمي عال، مناقشة قضية الارض الجديدة وسياسة الاراضي المستصلحة في مصر ، وتعيد مستقبلا في ضوء الواقع الجديد للبلاد وافتتاحها اقتصاديا على العالم .  
جرت المناقشات في جلسة الاستماع التي عقدها لجنة الزراعة والري في مجلس الشعب برئاسة السيد احمد يونس ، وعلى ضوء التقرير الذي اعدته اللجنة الفرعية لاستصلاح الاراضي . واتخذت المناقشات طابع الحدة في محاولة للوصول الى الاستفادة الكاملة من ٢٨٢ مليون جنيه تم انفاقها حتى الان على مشروعات الاستصلاح .

الى الارض الزراعية المصرية « ١٠

● وعقب السيد احمد يونس :  
قائلا لو اننا اردنا التحقيق فيما انفق على استصلاح الاراضي وما آلت اليه هذه الاراضي لما خرجنا من تلك القاعة قبل تقديم كثيرين من المسؤولين للمحاكمة واننى اصرح هنا بان الرئيس عبد الناصر كان له رأى خطير في سياسة استصلاح الاراضي ، ولم يقف في وجهه هذا الرأى سوى مراكز القوى والملاء ، ومن ثم انتهى الامر بترك الاراضي الجديدة نهبا للاستغلال السيء .

● وطلب السيد عطا سليم عضو اللجنة المركزية وقف التوسع الامتنى الى ان تنفذ سياسة سليمة لتحسين الاراضي القديبة ، وقال ان القول بان مياه السد العالي لا تكفى ، غير صحيح .

● وطلب الدكتور هلال الحطاب :  
الاتخاذ بكلية زراعة القاهرة اعادة النظر في سياسة بيع الاراضي المستصلحة وان تدار هذه الاراضي من مواقعها .

● وعارض المهندس فؤاد على مستشار لجنة الزراعة ، الاتهامات التي تكال لاستصلاح الاراضي . وقال ان كثيرا من المشكلات نشأت من الشركات الاجنبية وكثرة معدات الاستصلاح المستوردة من الدول المختلفة وقلة الفنيين الذين يديرونها .

● قال التقرير الذى تلاه المهندس محمد لبيب هبة رئيس اللجنة ، ان مشروعات استصلاح الاراضي كان يعوزها التخطيط السليم . وكان من عيوب التنفيذ الانفصال التام بين سياسة الاستصلاح وسياسة الاستزراع . والغريب ان معظم الاراضي المستصلحة تزرع على التمة والباتى مستاجر او مبياع ، ملما بان الاراضي المبيعة والمستاجرة نقل اكثر بكثير من الاراضي التي تحتفظ بها الحكومة وتزرع على التمة !

● وعقب المهندس هلال عبد الله هلال رئيس مؤسسة الاستزراع المسنول عن ادارة ٢٢ مليون فدان ، فقال انه كان لابد من استصلاح الاراضي البور لاستقبال مياه السد العالي ، وبالرغم من كل ما يقال من عيوب في هذه الارض فانها تغل ٢٠ مليون جنيه سنويا لخزانة الدولة . وايد المشروعات المقترحة لانشاء شركات لادارة بعض قطاعات الارض الجديدة ، وبذلك ترفع عن كاهل المؤسسة بعض الاعباء ، ومنها ٥٠٠ مليون جنيه مرتبات لعمالة زائدة .

● وقال المهندس عبد العظيم ابو العطا : رئيس هيئة التسمير والمشروعات الزراعية « اننى اصرح وتحست مسئوليتى ، اننا قد استنفذنا كل مياه السد العالي ، ولم نضف فدانا واحدا



## مركز الأهرام للتخطيط وتكنولوجيا المعلومات

● ● وقال المهندس محمد السيد ايوب نقيب الزراعيين ، ان كثيراً من الاراضى الجديدة قامت على حساب الاراضى القديمة واضرت بها .. وهناك ١٢٠٠ فدان تصب تدهورت فعلا بسبب ارتفاع المياه الجوفية ونفس الحال فى جميع الاراضى الزراعية على جانبى ترعة الاسماعيليه .

● ● وايد الدكتور صلاح العبد الوكيل الاول للوزارة ، انشاء شركات مصرية عربية لاستثمار مساحات من الاراضى المستصلحة فى الزراعة والتصنيع .

● ● وطالب الدكتور محمد بكر احمد وزير الاستصلاح السابق بانتهاج سياسة استكمال المشروعات الناقصة .

● ● وقال الدكتور مصطفى الجبلى وزير الزراعة السابق انه كان مستشارا لمديرية التحرير ولم يؤخذ برأيه . وقال ان استصلاح الاراضى فى مصر كان من عمل الهواة وليس من المحترمين . واكد ان الدولة تخصص ١٠ ملايين جنيه سنويا فى الاراضى الجديدة . ونادى بمنح حق الاستغلال للقادرين لمدة بين ١٠ سنوات و ١٥ سنة .

● ● وايد الدكتور محب زكى وزير الزراعة ما ورد فى تقرير اللجنة وقال انه لا يخفى على احد الضرر الذى لحق بهضبة كوم امبو بسبب استصلاح الاراضى واعلن انه ليس صحيحا ان الحكومة ستبيع الاراضى للشركات الاجنبية ، ولكن هذه الشركات تقوم بدراسات فقط، وان الادارة الاقتصادية لاراضى الاستزراع تستوجب تكوين شركات لاستغلال مساحات منها ، ولن نتوسع فى اراض جديدة الا اذا كان هناك هدف واضح من استصلاحها . وفى نهاية الاجتماع تقرر رفع تقرير اللجنة والمناقشات التى داوت فى جلسة الاستماع الى لجنة الزراعة والرى بجلس الشعب ، لاعداد تقرير وعرضه على المجلس .